



## مداخلة دولة قطر

المؤتمر الإقليمي حول المرتجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة

بيت الأمم المتحدة في بيروت

1 - 2 يونيو 2022



بداية اود ان أعرب عن شكري وتقديري لجهودكم المتميزة ونتمنى لكم ولكافة اعضاء الفريق النجاح والتوفيق في تحقيق اهداف هذا المؤتمر الإقليمي حول المرتجة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة

أولت دولة قطر اهتمامها المتزايد بحقوق الإنسان، وخاصة كبار السن، واتخذت في هذا الصدد التدابير التشريعية والقانونية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال تلك الحقوق وتوفير الوسائل الكفيلة بتأصيلها وتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الاجتماعية المتكاملة، واستند هذا الاهتمام إلى مرجعيات وطنية على رأسها الدستور الدائم لدولة قطر.

كما تم إطلاق رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى (2011-2016)، واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022)، لتكون بمثابة خريطة طريق واضحة لمستقبل قطر، والتي تهدف إلى إطلاقها إلى الأمام من خلال الموازنة بين الإنجازات التي تحقق النمو الاقتصادي وبين مواردها البشرية والطبيعية والإنسانية، تشكل هذه الرؤية منارة توجّه تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي والبشري والبيئي في العقود المقبلة، بحيث يكون شمولياً ويستفيد منه مواطنو قطر والمقيمون فيها، في مختلف جوانب حياتهم.

صادق سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله على قرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2019 بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، برئاسة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة

تهدف اللجنة إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، اقترح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بهم.

كما نسلط الضوء على أهم السياسات والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر لحماية كبار السن من كوفيد -19 ، واتجهت معظم مؤسسات ذات صلة بكبار السن في دولة قطر إلى اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة انتشار هذا الفيروس، لحماية كبار السن في المجتمع القطري، ومنها وزارة الصحة العامة حيث قامت باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية اللازمة لضمان حماية وسلامة كبار السن وتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي بطريقة ممنهجة وأعدت أدلة ومنهجيات عمل للتعامل معهم ومع ذويهم وحمايتهم؛ وتمكين خدمات العلاج وتوفير الأدوية لهم في منازلهم، كما منحت الأولوية لكبار السن في تلقي التطعيم المضاد لفايروس كورونا.

كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة باستحداث 33 خدمة الكترونية على موقع الوزارة لتسهيل الولوج الى الخدمات مع واستمرار الخدمات المقدمة من الوزارة بدون دواعي الحضور شخصيا الى الوزارة.

ومن أهم التشريعات والإنجازات التي حققتها الدولة في مجال اعمال حقوق كبار السن، وخاصة في مجالي ("مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة" و "الأمن الاقتصادي") وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (46) لسنة 2014 للفئات المنصوص عليها في القانون رقم (38) لسنة 1995 بشأن الضمان الاجتماعي وقواعد منحه، يتم تقديم طلب الحصول على معاش الضمان الاجتماعي للمسن الذي تشمل اسرته معدل الصرف حيث تتيح هذه الخدمة للمسن الذي جاوز الستين من عمره وليس له عائل مقدر، أو مصدر دخل كافٍ للعيش، وتحدد قيمة المعاش

المستحق، يوفر الضمان الاجتماعي لكبار السن مساعدة مالية (معاش الضمان الاجتماعي)، وبديل خادم، اءفاء من الرسوم وتوفير بعض الاحتياجات.

وأصدرت دولة قطر في قانون الاسكان الخاص بالمساكن الشعبية لتوفير المسكن على نفقة الدولة للعجزة وكبار السن من الذين يتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها من القانون.

كما ضمن قانون الأسرة، حق نفقة الوالدين من كبار السن على الأبناء.

كما نوكد على الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها المؤسسة القطرية لرعاية كبار السن (إحسان) التي توفر الرعاية والخدمات الاجتماعية لكبار السن مع مؤازرة هذه الفئة في بقاء حقوقها نشطة وتحظى بالاحترام في المجتمع.

ختاماً، أود أن أؤكد على التزام دولة قطر بالاستمرار في جهودها الدؤوبة من أجل تعزيز وحماية حقوق كبار السن، والعمل على إزالة كافة العوائق التي يمكن أن تحول دون عيشهم بكرامة ورفاهية في ظل أسرهم ومجتمعهم، وضمان إشراكهم في عملية البناء والتنمية على كافة الأصعدة.

وشكراً،،